3 الزراعة وتحرير الاقتصاد القومى

تمر الدول النامية جميعًا - ومن ضمنها مصر - بأزمة اقتصادية عارمة . حيث اختلت موازين مدفوعاتها ، وتزايد عجز الميزان التجارى ، وانخفضت قيمة عملتها الوطنية ، وازداد معدل التضخم ، وكذلك البطالة ...

ولقد كان من اهم مسببات تلك الأزمة إتباع سياسات اقتصادية خاطئة غير مناسبة - وغير متوائمة مع ظروف واحتياجات المجتمع ، قامت على مركزية القرارات وإغفال قوى السوق .

وفي ظل هذه المشاكل ومع تزايد المعاناة والعجز والقصور في مختلف قطاعات الاقتصاد القومى ، أيقنت تلك الدول أن السبيل الأفضل للتنمية هو تحرير الاقتصاد القومى ، واتباع سياسة السوق الحر ، ورفع يد الدولة عن العديد من الأمور الاقتصادية ، وتحجيم القطاع العام ، وإطلاق حرية القطاع الخاص .

ليس هذا فقط ما تيقنت منه الدول النامية ، ولكن أيضًا ما اعتنقته أخيرًا الدول الاشتراكية مبتدعة النظام الاقتصادى الذى يقوم على التخطيط المركزى والقطاع العام وتحجيم قوى السوق .

وقد أوضحت التجربة - وأثبتت - أن البلاد التى نجحت في تحقيق التنمية هى التى اعتمدت على قوى السوق ، وحررت نظامها الاقتصادى من القيود البيروقراطية ، وطبقت سياسات ذات توجه تصديرى ، ومن تلك الدول الأسيوية كوريا ، سنغافورة ، ماليزيا ، وغيرها.

وقد قامت سياسة التحرير الاقتصادى على عناصر عدة منها ، إحلال أسلوب التخطيط التأشيرى محل التخطيط المركزى ، حيث يتيح ذلك فاعلية العوامل الاقتصادية - قوى السوق - في توجيه الموارد إلى الاستخدام الأمثل ، خاصة فيما

يتعلق بتوزيع الاستثمارات بين فروع الإنتاج ، وقد أثبت هـذا الأسـلوب نجاحـه فـي تحقيق التنمية في مختلف الدول ، ومما يترتب عليه اتساع مساحة السوق الحر .

وضمن عناصر سياسة التحريـر الاقتصـادى إعـادة النظـر فـي أولويـات الخطـة وترتيبها وفقًا لاحتياجات المجتمع الحقيقية وأهـداف التنميـة ، والتـى تـؤدى إلـى تقليل المديونية ، والاعتماد على الخارج وهو ما يعنى أيضًـا رفـع معـدل الاكتفـاء الذاتى من الإنتاج المحلى - وبالتالى يصبح الهدف له أولوية في القطاع الزراعـى - ، كذلك التركيز على الاستثمارات ذات الإنتاجية العالية.

وتحقيقًا لما سبق تتقدم أولوية قطاع الزراعـة ، والـذى أدى تدنـى أولويتـه فـي الخطط السابقة إلى ضخامة الفجوة الغذائيـة جـدول (3-1) . كمـا يلـزم الاهتمـام ببعض القطاعات الأساسية في توفير العملة الأجنبية كقطاع السياحة .

كما أن سياسة التحرير الاقتصادى تستلزم تقليص قطاع الأعمال العام واقتصاره على الدائرة التى يخدم فيها أغراض التنمية ، وحيث لا يسـتطيع غـيره القيـام بـها ، وتطبيق سياسة الخصخصة على عديد من المنشآت التى يجب أن تخرج مـن القطـاع العام ، وذلك بما يعنى نقل الملكية والإدارة من القطاع العام إلى القطاع الخاص .

وأمثلـة ذلـك فـي القطـاع الزراعـى مشـاريع المحليـات - ومشـاريع وشركـات استصلاح واستزراع الأراضى - التـى يلـزم نقلـها جميعًـا للقطـاع الخـاص خاصـة شركات الاستزراع ومشاريع المحليات التى لا يوجد أدنى مبرر لبقائـها قطـاع عـام . وغير ذلك كثير .

كما أن التصنيع - والإنتاج - من أجل التصديـر بديـلاً عـن التصنيـع لإحـلال الواردات يعد من العناصر الأساسية في سياسة التحرير الاقتصادى - لإصلاح الخلل في الميزان التجارى جدول (3-2) .

لأن تلك السياسة تؤدى إلى تطوير الإنتاج وإدخال أساليب تكنولوجيـة حديثـة تمكن الإنتاج من المنافسة في السواق العالمية ، والسيادة في السوق المحلى .

وتحقيق العدالة الاجتماعية لجميع فئات المجتمع عنصـر أساسـي مـن عنـاصر

سياسة التحرير الاقتصادى ، ذلك عن طريق إعطاء أولوية للخدمات الاجتماعية ومحاربة التضخم ، ونظام كفء ومحكم للضرائب .

جدول (3-1)

نسبة الاكتفاء الذاتى من أهم السلع الغذائية (1999)

السلعة	نسبة الاكتفاء الذاتى	السلعة	نسبة الاكتفاء الذاتى
القمح	٪65.8	السكر	٪71.2
الذرة الشامية	٪56.6	لحوم	٪60.6
الأرز	٪116.6	أسماك	٪75.7
الفول	٪84.1	زيوت	٪57.6
العدس	٪6.8	ألبان	٪100

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء – الكتاب الإحصائي السنوى – يونيو 2002 .

جدول (3-2)

الميزان التجارى

(مليون جنيه)

السنة	الصادرات	الواردات	الفرق	نسبة الصادرات إلى الواردات
1998	11044	56026	44982 –	٪19.7
1999	12165	54399	42234 –	٪22.3
2000	16396	48645	32249 –	٪33.7
2001	16498	50659	34161 –	٪32.6

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء – الكتاب الإحصائي السنوى – يونيو 2002 .

تحرير الاقتصاد القومى وقطاع الزراعة :

أتضح فيما سبق الجوانب الأساسية لسياسة تحرير الاقتصاد القومى ، وفيما يتعلق بقطاع الزراعة فهناك جوانب أساسية كان لابد من العمل على تحريرها ، أى تحرير القرار الاقتصادى فيها ، بحيث يصبح العامل المحرك له هو قوى السوق وهذه الجوانب هى :

1- تحرير نمط الإنتاج :

حيث استلزم ذلك عدم التدخل في التركيب المحصولى ، ويصبح الموجه الأساسي له هو العرض والطلب ، حيث يتجه الإنتاج إلى السلع التى يزداد الطلب عليها بما يعنى حاجة المجتمع إليها ، ومن ثم زيادة سعرها وبالتالى عائد المنتج . كأنواع الحوافز المختلفة سواء مشجعه للإنتاج أو مثبطة له إذا أريد خفض حجم الإنتاج من محصول معين . ومن محصول معين . ومن تلك الأدوات الضرائب والجمارك ومستلزمات الإنتاج .

ومن الضرورى أن تقوم التعاونيات الزراعية بدور أساسي في توجيه الإنتاج الوجهة التى يرغبها المجتمع سواء فيما يغطى الاستهلاك الداخلى من السلع الرئيسية أو احتياجات التصدير ، حيث من الضرورى أن تقوم تلك التعاونيات بتخطيط الإنتاج الزراعى ، حيث أنها تمثل المنتجين والمجتمع في نفس الوقت .

وإذا لم تبذل جهود حقيقية في توجيه الإنتاج الزراعى فإن الإنتاج سيتجه إلى سلع كمالية (كالخضر والفاكهة .. وغيرها) ، تحقق دخلا اعلى للزراع ، ويعزف عن إنتاج السلع الأكثر أهمية سواء للاستهلاك المحلى أو التصدير .

2- تحرير أسعار السلع الزراعية :

حيث المرتكز الأساسي لسياسة التحرير الاقتصادى هو حرية السوق ، وبالتبعية تصبح الأسعار خاضعة لقوى السوق .

وفي القطاع الزراعى حيث كانت الدولة تقوم بتحديد أسعار المنتج لعدد من

المحاصيل الزراعية الرئيسية كالقطن والقمح وقصب السكر والأرز ...الخ ، ومن ثم فكان من الضرورى أن تترك أسعار تلك السلع لتتحدد في السوق ، وفي نفس الوقت يتوقف احتكار الدولة لشراء تلك المحاصيل وعلى وجه الخصوص القطن وقصب السكر .

كما تطلب ذلك توقف تدخل الدولة في تحديد أسعار المستهلكين للسلع والمنتجات الزراعية .

ويجب الأخذ في الاعتبار أن ترك الأسعار للسوق الحرة سواء أسعار المنتج أو المستهلك سيترتب عليه في المدى القصير عدة اختلالات تأخذ مداها إلى أن تتوازن السوق وبعد ذلك تصبح الأسعار هى أسعار التوازن .

ومع ترك الأسعار للسوق الحرة لابد أن تصبح الأسواق أيضًا حره ، وتترك حرية البيع والشراء ، بمعنى لابد أن تعود بورصة القطن ، كذلك يتوقف احتكار الدولة لشراء محصول قصب السكر .

3- تحرير تسويق السلع الزراعية :

ذلك يعنى عدم إلزام المنتجين ببيع محاصيلهم لجهة معينة ، ولكن للجانب الذى يقدم سعرًا أفضل . ومن ثم ستتوقف أساليب التسويق الحكومية وشبه الحكومية كالتسويق التعاونى الحالى .

وفي هذا المجال وفي ظل أوضاع قطاع الزراعة المعلومة لنا ، فلابد من جهة معينه تعمل على الحفاظ على حقوق المنتجين وتقوى من جانب العرض ليتسنى الحصول على أسعار مناسبة .

والتعاونيات الزراعية هى المؤهلة للقيام بهذا الدور بعد تطوير قانونها وهيكلها - للتوائم مع متطلبات التحرير الاقتصادى . حيث تقوم التعاونيات بتجميع إنتاج صغار الزراع وتسويقه نيابة عنهم - تعاونيات تسويقية - بما يؤدى إلى حصولهم على أسعار مناسبة ، وحمايتهم من الاستغلال والمضاربات وتدنى أسعار محاصيلهم .

4- تحرير مصادر الاستثمار والتمويل الزراعى :

بمعنى أن يتولى الزراع الحصول على الاستثمارات والمدخلات الزراعية بأساليبهم الخاصة . وبنفس المعنى تكف الدولة عن إمداد القطاع الزراعى بالتمويل اللازم . وبالطبع سيعانى القطاع الزراعى في المراحل الأولى إذا لم يعمل فورًا على تنظيم أساليب توفير الاستثمار اللازم له . حيث سيتوقف البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعى عن مد القطاع الزراعى بالمدخلات ، والقروض الزراعية بالأسعار المدعمة . ويصبح الإقراض بسعر الفائدة السائد في السوق . كذلك ستترك حرية الاتجار في المستلزمات للقطاع الخاص ويتوقف البنك عن التعامل فيها .

وهنا يجب الإشارة إلى أن الحصول على القروض بأسعار السوق يصبح مكلفًا للزراع مع ملاحظة عزوف البنوك التجارية عن إقراض القطاع الزراعى .

أما فيما يتعلق بالمدخلات الأخرى فسوف يتنافس القطاع الخاص على إمداد الزراع بها وبأسعار السوق ، وهنا أيضًا لابد أن تؤدى التعاونيات الزراعية المطورة دورها في توفير تلك المستلزمات للزراع .

أيضًا يجب التأكيد على أن دور الدولة أساسي فيما يتعلق بالرقابة على المدخلات الزراعية ومدى مطابقتها للمواصفات حماية للإنتاج الزراعى .

أهداف الزراعة في المرحلة القادمة :

بعد الأخذ بأسلوب التخطيط التأشيرى بديلاً عن التخطيط المركزى خلال المرحلة الحالية والقادمة فالأدوات السياسة الاقتصادية المستخدمة لتوجيه القطاع الزراعى يجب أن تحقق أهداف المجتمع .

ومن ثم يمكن القول أنه خلال الخطط القادمة لابد أن يعمل القطاع الزراعى من خلال التخطيط التأشيرى وأدواته لتحقيق الأهداف التالية :

1- زيادة الإنتاج :

بما يحقق مزيد من الاكتفاء الذاتى من السلع الرئيسية التى تدنى معدل

الاكتفاء الذاتى منها خلال العقد الأخير من القرن الماضى ، خاصة القمح والسكر والزيوت ، مجموعة البروتين الحيوانى . مما يستلزم استخدام الأدوات والوسائل المناسبة خلال الخطط لتوجيه الإنتاج وتحفيز الزراع على إنتاج تلك النوعية من السلع - ذلك لأن زيادة معدل الاكتفاء الذاتى يؤدى إلى آثار سياسية واجتماعية مطلوبة في المرحلة القادمة .

2- تطوير أصناف وسلالات المحاصيل الزراعية :

ذلك لأن زيادة الاكتفاء الذاتى عن طريق زيادة الإنتاج وفي ضوء محدودية الرقعة المزروعة لن يتأتى إلا عن طريق الزيادة الرأسية في الإنتاج الزراعى ، ذلك عن طريق تطوير نوعيات وسلالات المحاصيل المزروعة باستخدام الأساليب التكنولوجية المتطورة - كالهندسة الوراثية وغيرها - للحصول على سلالات ذات إنتاجية كبيرة خاصة في محاصيل مثل القمح والأرز والذرة ، وبالتالى لابد أن تعمل الخطة على دعم وتحفيز مراكز البحوث على توفير هذه النوعية من السلالات خلال الخطة القادمة ، والأمل معقود على تلك الإمكانية لإعطاء طفرة كبيرة في إنتاجنا الزراعى ، وقد تحقق ذلك في كثير من الدول .

3- التوسع الأفقى :

حيث يمكن عن طريقه علاج عديد من مشكلات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية . ذلك لأن التوسع يؤدى إلى زيادة المساحة المزروعة ومن ثم الإنتاج ، كما أنه يؤدى إلى زيادة العاملين والمالكين لتلك الأراضى ومن ثم ينخفض مستوى البطالة وما يرتبط بها من مشاكل في المجتمع .

فمن الضرورى أن تركز الخطط القادمة على إطلاق حرية الاستصلاح والتملك في الأراضى الصحراوية دون معوقات ، وأن تقوم الدولة بالدور الذى يجب أن تقوم به فقط في ظل سياسة التحرير الاقتصادى ، وأن تتحقق مصداقية القائمين على تنفيذ تلك السياسة في هذا القطاع الحيوى والرئيسي في الاقتصاد القومى .

4- تطوير وترشيد أساليب الرى :

ستكون ، وبلا شك مشكلة المياه هى مشكلة القرن الحالى سواء على مستوى الدول أو على مستوى العالم . ومن ثم فلابد من العمل على تلافى آثار نقص المياه في المستقبل ، وذلك عن طريق الاستخدام الأمثل لما هو متاح منها بالإضافة إلى البحث عن مصادر جديدة - والاستخدام المثل للمياه يتطلب تطوير أساليب الرى والحد من الأساليب التقليدية الرى بالغمر - كذلك إدخال مياه الرى في إطار المحاسبة الاقتصادية وتحديد قيمة لها .

وتطوير تلك الأساليب يتطلب عناصر لعل في مقدمتها توفير وسائل ومعدات الرى الحديث ، جهاز فنى وإرشادى كفء ، مصادر تمويل للزراع لاستخدام تلك المعدات .

وفي هذه الحالة لابد من تشجيع وتحفيز الزراع على إدخال الأساليب الحديثة في رى أراضيهم بمختلف الوسائل سواء حوافز إيجابية أو سلبية .

كما أن ترشيد استخدام مياه الرى يتيح إمكانية أكبر لزيادة المساحات المستصلحة وبالتالى زيادة الإنتاج وزيادة العمالة ، وزيادة الملكيات الزراعية .

5- زيادة الصادرات الزراعية :

وبعد ذلك هدفًا أساسيًا يجب توفير الوسائل والإمكانيات اللازمة لتحقيقه ، حيث يؤدى ذلك إلى خفض العجز في الميزان التجارى ومن ثم خفض معدلات التضخم ، وفي ذلك علاج لعديد من مشكلات الاقتصاد القومى .

وزيادة الصادرات الزراعية لها متطلبات عديدة لاسيما في ضوء التطورات العالمية ، وإمكانيات السوق الأوروبية المشتركة ، ومن هذه المتطلبات تطوير نوعيات الإنتاج المطلوبة للتصدير. ويتأتى ذلك بالطبع عن طريق توجيه الزراع وقطاع التصدير بمختلف الإجراءات المحفزة لدفع عملية التصدير الزراعى . كما يجب إطلاق المنافسة في هذا القطاع - كما هو مطلوب في باقى القطاعات - بما يخدم أهداف التصدير .

وفي هذا الصدد يلزم التعرف على العوامل التى أدت إلى فقد الصادرات التقليدية المصرية أسواقها العالمية .

التحرير الاقتصادى والتعاون الزراعى :

في ظل سياسة التحرير الاقتصادى ، واتباع أسلوب التخطيط التأشيرى ومن ثم دور العوامل الاقتصادية - قوى السوق - في توجيه الموارد ، وإعادة ترتيب أولويات الخطة وتقليص القطاع العام، ورفع يد الدولة عن التدخل في جوانب متعددة من الاقتصاد القومى . كل ذلك يؤدى بالطبع إلى تغيرات تمتد آثارها إلى قطاع الزراعة وقطاع التعاون الزراعى .

ففي قطاع الزراعة يتحرر نمط الإنتاج ، وتتحرر أسعار السلع الزراعية والتسويق ، كما تتحرر مصادر الاستثمار والتمويل الزراعى . كل تلك العوامل السابقة تؤدى إلى حتمية أن تغير دور وطبيعة القطاع التعاونى - ومن ضمن نواحى التغير المطلوب إجرائها على هذا القطاع ما يلى :

1- تحرير قانون التعاون الموحد - وإعادة بناء هيكل الحركة التعاونية :

ذلك بما يعنى تغيير قانون التعاون بما يتلائم مع المعطيات الجديدة لتلك المرحلة - حيث يلزم قانونًا جديدًا موحدًا للتعاون يعطى له الحرية في كل مجريات القطاع الزراعى التعاونى بما يؤدى إلى تحقيق أهداف الزراع التعاونية وإطلاق حرية جمعياتهم بما يخدم مصالحهم الحقيقية كمنتجين ومستهلكين ، وبما يحقق أهداف المجتمع أيضًا .

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى عناصر الحركة التعاونية وضرورة دخول عناصر جديدة بفكر جديد قادر على العمل في ظل تحرر اقتصادى ، واعتماد على الذات وليس على الدولة ، وهذا يستلزم قيادات تعاونية متحررة مخلصة قادرة على القيادة واتخاذ القرار . كذلك يلزم دمج التعاونيات الضعيفة - أو حلها - وتكوين وحدات تعاونية كبيرة تستطيع العمل والمنافسة في ظل اقتصاديات السوق .

2- دور القطاع التعاونى في تنظيم وتوجيه الإنتاج الزراعى والتخطيط :

في ظل سياسة التحرير الاقتصادى والاعتماد على أسلوب التخطيط التأشيرى حيث تتولى قوى السوق توجيه الموارد إلى الاستخدامات البديلة ، واستخدام الحوافز المختلفة لتوجيه تلك الموارد لإنتاج السلع التى يرغبها المجتمع ، في ظل تلك القواعد لابد أن يمارس التعاون دوره للتأثير على الإنتاج والمساعدة على توجيه وترشيد استخدام الموارد - سواء الطبيعية أو الاستثمار - بما يحقق الفائدة المثلى لكل من المزارع والمجتمع .

ومن ثم فلابد أن تقوم كل جمعية تعاونية زراعية بمساعده الزراع في اتخاذ القرارات المثلى لتوزيع الموارد الزراعية ، بما يعنى إرشادهم إلى التراكيب المحصولية الأكفء لتعظيم دخولهم ، ولفائدة المجتمع . وبذلك تحل الجمعية التعاونية محل أسلوب تنظيم الدورة الذى كان سائدا ، وأيضًا ما كان يؤديه المخطط في مراحل سابقة .

وبالطبع يستلزم ذلك قيادات تعاونية ملمة بالنواحى والمفاهيم الاقتصادية واحتياجات المجتمع . ويرتبط أيضًا بهذا المجال تقديم الخدمات الإرشادية للزراع بما يؤدى إلى تطوير وتنمية الإنتاج الزراعى كميًا ونوعيًا .

3- دور التعاونيات في توفير التمويل اللازم للأنشطة التعاونية وللزراع :

العمل على توفير التمويل اللازم للأنشطة التعاونية والزراع يعتبر عامل رئيسي لاستمرار قيام القطاع التعاونى بدوره وفي ظل اقتصاديات السوق .

خاصة بعد أن يتوقف دور الدولة في هذا المجال عن طريق البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعى وما كان يقدمه من تمويل نقدى وعينى للقطاع الزراعى والتعاونى . ومن ثم فإن القطاع التعاونى سيصبح في منافسة مع القطاع الخاص لتوفير التمويل ومستلزمات الإنتاج للزراع وبأساليب تعاونية في متناول صغار الزراع وإمكانياتهم المحددة حفاظًا على مستوى إنتاج الزراع ، ومستوى الدخول ومعيشة الزراع .

ومن ثم ، فلابد أن تبحث التعاونيات عن أساليب تبادلية أو تكاملية يمكن أن تساعد التعاونيات على سد الاحتياجات التمويلية ومن تلك الأساليب :

أ- زيادة المتاح من قدرات التمويل الذاتى ، كزيادة قيمة رأس المال المسهم به في التعاونية ، وإصدار أسهم ممتازة ، وزيادة الاحتياطى القانونى .

ب- التعاون بين التعاونيات لزيادة الموارد المتاحة ، حيث يمكن توفير الاقتراض المتبادل فيما بين التعاونيات ، و/أو تأسيس مشروعات تعاونية لتوفير الاحتياجات .

ج- تأسيس صندوق للتمويل التعاونى ، حيث يمكن أن تشترك عدة تعاونيات ، وعلى مستويات مختلفة في تكوين صندوق خاص للتمويل تسهم كل جمعية في رأس ماله بحسب قدراتها المالية ، كما تسهم التعاونيات المشاركة في إداراته . ويعتبر الصندوق بمثابة بنك صغير تتكون موارده المالية من أسهم رأس المال بالإضافة إلى الايداعات التى تودعها فيه التعاونيات سواء المشاركة فيه أو غير المشاركة .

4- دور التعاونيات الزراعية في التسويق الداخلى والخارجى :

وفي ظل سياسة السوق الحر ، واختفاء أساليب التسويق الزراعى السابقة تتحول سوق السلع الزراعية إلى سوق تنافسية ، ونظرًا لما يتصف به الإنتاج الزراعى من خصائص ، فإن الجانب الأضعف - في المدى القصير على الأقل - هو جانب الزراع .

ومن ثم فلابد من العمل بأساليب تعاونية على تقوية جانب المنتجين في بيع محاصيلهم . وذلك ممكن عن طريق قيام التعاونيات بدورها التسويقي ، سواء في شكلها الحالى أو إنشاء تعاونيات متخصصة للتسويق الزراعى - وأيضًا سواء كان هذا التسويق داخلى أو خارجى - تصديرى - لتلك السلع .